

النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى تنميته مع المعايير المحاسبية الدولية

أ. السعيد قاسمي

جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر

gasmi_sa@yahoo.fr

أ. فرحات عباس

جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر

Ferhata75@yahoo.fr

Received: 2010

Accepted: 2010

Published: 2010

ملخص:

لكل مهنة دستور ينظمها ويضبطها، والمحاسبة واحدة من هذه المهن - والتي تستمد دورها من ما توفره البيئة من معلومات - لها دستور عالمي موحد يحرص على صدق ودقة المعلومات المالية، وتتطوي أشكال هذا الدستور على معايير التقارير المالية الدولية والتي تبنى إصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتلبية للمتطلبات القانونية، وما تفرضه العولة، واستجابة لمتطلبات الممولين داخل الجزائر وخارجها، وكذا متطلبات أصحاب المصالح الآخرين ومطالبهم في قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشارك للقوائم المالية، وسعيها منها في إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة لجأت الجزائر إلى تمييط وتكييف المخطط المحاسبي الوطني وفقا لهذه المعايير من ما تمخض عنه بروز المخطط المحاسبي المالي الجديد الذي سوف يدخل حيز التنفيذ عام 2010.

الكلمات المفتاحية: المعيار - المحاسبة - النظام المالي - التمييط

تمهيد:

لكل مهنة دستور ينظمها ويضبطها، والمحاسبة واحدة من هذه المهن - والتي تستمد دورها من ما توفره البيئة من معلومات - لها دستور عالمي موحد يحرص على صدق ودقة المعلومات المالية، وتتطوي أشكال هذا الدستور على معايير التقارير المالية الدولية والتي تبنى إصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتلبية للمتطلبات القانونية، وما تفرضه العولة واستجابة لمتطلبات الممولين داخل الجزائر وخارجها، وكذا متطلبات أصحاب المصالح الآخرين ومطالبهم في قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشارك للقوائم المالية، وسعيها منها في إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة لجأت الجزائر إلى تمييط وتكييف المخطط المحاسبي الوطني وفقا لهذه المعايير من ما تمخض عنه بروز المخطط المحاسبي المالي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ عام 2010.

- ترى ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجديد مع المعايير المحاسبية الدولية؟

سوف نحاول من خلال هذه الورقة الإجابة عن هذا التساؤل مروراً بالنقاط التالية:

- معايير المحاسبة الدولية.
- المخطط المحاسبي الوطني.
- النظام المحاسبي المالي الجديد.

أولاً: معايير المحاسبة الدولية:

الحديث عن المعايير المحاسبية الدولية يجعلنا نقف على مفهوم المعيار التي تعتبر ترجمة لكلمة Standard وتعني القاعدة، أما في المحاسبة¹ فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، والمعيار بهذا المعنى بعد عنصراً من عناصر القوائم المالية.

أما المعايير المحاسبية الدولية فتعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة و المستفيدة من القوائم المالية².
يبرز هذين التعريفين طبيعة العلاقة بين عناصر القوائم المالية والمستفيدين منها وعلى رأسهم المستثمرون والمقرضون، وهذه العلاقة كانت مفقودة في المخطط المحاسبي الوطني.

1. لجنة معايير المحاسبة الدولية:

إلى غاية تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية كان هناك عضوان بارزان لهما دور هام في وضع المعايير المحاسبية الدولية هما مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي FASB (financial accounting standard board) ومجلس معايير المحاسبة المالية البريطاني ASB (accounting standard board) وبعد زوال الموجة الاستعمارية لهذين البلدين توجه الفكر في وضع معايير لا تخص محاسبة هذين البلدين بل يتعدى إلى دول أخرى، وكان مبررهم في ذلك اختلاف بيئات الأعمال وتمخض عن ذلك تأسيس لجنة المعايير الدولية IASC (international accounting standard comité) وكان ذلك عام 1973

وتهدف هذه اللجنة إلى³:

- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى إعداد القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع أنحاء العالم .

- العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

2. المعايير المحاسبية الدولية:

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية 41 معياراً محاسبياً يمكن توضيحها من خلال هذا الجدول:

جدول 01: معايير المحاسبة الدولية

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ صدور المعيار	تاريخ آخر تعديل	التفسيرات المتعلقة به	ملاحظات
1	عرض القوائم المالية	1975/01/01	2007/1/1	SIC29-SIC27-SIC18	حل المعيار محل التفسير SIC18 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
2	المخزون	1975/10/01	2005/1/1	SIC1	حل المعيار محل التفسير SIC1 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
3	القوائم المالية لموحدة	1977/1/1	1989	/	حل محله المعياران IAS27/IAS28 منذ 1989
4	محاسبة الامتلاك	/	1989	/	حل محله المعايير IAS16/IAS28/IAS38 التي صدرت أو روجعت عام 1998
5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	1977/1/1	1999	/	حل محله المعيار IAS1 منذ عام 1997
6	المحاسبة عن الاستجابة للتغيرات في الأسعار	/	1997	/	حل محله المعيار IAS15
7	قوائم التدفقات النقدية	1978/10/1	2005/1/1	/	كانت تسمى القائمة بقائمة التغيرات في المركز المالي لغية 1992
8	السياسات المحاسبية. التغيرات في التقدير المحاسبي	1978/2/1	2005/1/1	SIC2 SIC18	حل المعيار محل التفسيرين SIC2/SIC18 خلال مراجعة المعيار سنة 2008
9	المحاسبة عن نشاطات البحث والتطوير	/	1999/7/1	/	حل محله المعيار IAS 38 منذ عام 1999/07/01
10	الأحداث اللاحقة لإعداد الميزانية	1980/1/1	2005/1/1	/	/
11	عقود البناء	1980/1/1	1995/1/1	/	/

النظام المحاسبي المالي الموحد ومصفى تخطيطه مع المعايير المحاسبية الدولية

12	ضرائب الدخل	1979/7/1	2001/1/1	SIC21/SIC25	/
13	عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة	/	/	/	حل محله المعيار IAS1
14	الإبلاغ القطاعي	1983/1/1	1998/07/1	/	حل محله المعيار IFRS8 ابتداء من 2009/1/1
15	المعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار	1978/1/1	2005/1/1	/	تم سحب المعيار خلال المراجعة سنة 2003 اعتباراً من 2005/1/1
16	الممتلكات المنشآت والمعدات	1983/1/1	2005/1/1	SIC6/SIC14/SIC23	تم دمج التفسيرات SIC6/SIC14/SIC23 خلال المراجعة التي تمت له سنة 2003 وذلك اعتباراً من 2005/1/1
17	الايجارات	1984/1/1	2005/1/1	SIC15/SIC27	هناك تفسيرات أخرى لم تقم IFRIC بإضافتها إلى جدولها
18	الإيراد	1984/1/1	2001/1/1	SIC27/SIC31	/
19	منافع الموظفين	1985/1/1	2004/12/16	/	/
20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1984/1/1	1994	SIC10	/
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية	1985/1/1	2005/1/1	SIC7/SIC11 SIC19/SIC30	حل المعيار محل التفسيرات SIC11/SIC19/SIC30 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
22	اندماج الأعمال	1985/1/1	2004/03/31	SIC9/SIC22/SIC28	حل محله المعيار IFRS3 وتفسيراته
23	تكاليف الاقتراض	1986/1/1	1995/1/1	SIC2	حل المعيار محل التفسير SIC2 بموجب مراجعة المعيار سنة 2003
24	الإفصاح عن الأطراف ذات	1986/1/1	2005/1/1	/	/

العلاقة					
25	الحاسبة الاستثمارات	عن	/	2001	/
26	الحاسبة والإبلاغ عن خطط المنافع المحددة	1987/1/1	1994	/	/
27	القوائم المالية المنفردة والموحدة	1990/1/1	2005/1/1	SIC12	حل المعيار محل التفسير SIC33 خلال المراجعة سنة 2003
28	الاستثمارات في الشركات الزميلة	1990/1/1	2005/1/1	/	حل المعيار محل التفسيرات SIC3/SIC20/SIC33
29	الإبلاغ المالي في الاقتصاديات نشطة التضخم	1990/1/1	1994	/	حل المعيار 21 محل التفسيرات SIC19 تحت المعيارين IAS21/IAS29 والتفسير SIC30
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة	1991/1/1	2005/08/18	/	حل محله المعيار IFRS7 منذ 2005/8/18
31	الحقوق في العقود المشتركة	1992/1/1	2005/1/1	SIC13	/
32	الأدوات المالية الإفصاح والعرض	1996/1/1	2005/08/18	SIC5/SIC16/SIC17	حل المعيار محل التفسيرات SIC5/SIC16/SIC17 خلال مراجعة المعيار سنة 2003 وحل المعيار IFRS7 محل المعيار IAS32 فيما يتعلق بالإفصاح فقط
33	عائد السهم	1999/1/1	2005/1/1	SIC24	حل المعيار محل التفسير SIC24 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
34	الإبلاغ المالي المؤقت	1999/7/1	/	/	/
35	العمليات المستمرة	1999/7/1	2005/1/1	/	حل محله المعيار IFRS5 منذ 2005/1/1
36	الانخفاض في قيمة الأصول	1999/7/1	2004/4/1	/	/

37	المخصصات الالتزامات الطارئة الأصول المحتملة	1999/7/1	/	IFRIC6	/
38	الأصول غير الملموسة	1980/1/1	2004/4/1	SIC6/SIC32	تاريخ آخر سريان هو للتعديلات التي تمت على المعيار IAS36 ويعتبر تاريخ آخر سريان للأصول غير الملموسة المقتناة في الأعمال وفق المعيار IFRS3 وحل المعيار IAS16 محل التفسير محل التفسير SIC6 وحل المعيار محل التفسير SIC33 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
39	الأدوات المالية الاعتراف والقياس	1980/1/1	2005/08/18	SIC33	حل المعيار محل التفسير SIC 33 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
40	الممتلكات المستثمرة	2001/1/1	2005/1/1	/	/
41	الزراعة	2003/1/1	/	/	/

المصدر: خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IFRSs & IASs، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص539.

من خلال هذا الجدول نستنتج ما يلي:

- تعدد المعايير المحاسبية الدولية وذلك نتيجة عوامل اقتصادية وتكنولوجية واقتصادية وسياسية.
- أكبر عدد من المعايير صدر في السبعينيات (13) مع تساوي العدد في الثمانينيات والتسعينيات (11).
- تعرضت هذه المعايير للكثير من البدائل المحاسبية.
- إن المعايير المحاسبية دائمة التغير وذلك بسبب التفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات (Standing interpretation SIC comité) إذ طرحت 34 تفسيراً من خلال الجدول.
- تعد سنة 2003 سنة مراجعة لهذه المعايير.
- هناك معايير تتعلق بالميزانية (2-9-10-13-16-19-20-25-26-36-38-40)، وأخرى تتعلق بجدول حسابات النتائج (4-8-11-12-17-18-23-33-37)، أما الباقي (1-3-5-6-7-14-15-21-22-24-27-28-29-30-31-32-34-35-39-40) فتعتبر منظمة للعمل المحاسبي.

كما يجب التنويه إلى وجود معايير تخص التقارير المالية الدولية والتي تظهر في الجدول الموالي :

جدول 02: معايير التقارير المالية الدولية

الرقم	موضوع المعيار	تاريخ صدور المعيار	تاريخ آخر تعديل	التفسيرات المتعلقة به	ملاحظات
1	تبني معايير التقارير المالية للمرة الأولى.	2004/1/1	2004/1/1	SIC8	حل محت التفسير IAS 8
2	الدفعة المرتكزة على الأسهم	2005/1/1	2005/1/1	/	/
3	اندماج الأعمال	2004/03/31	2004/4/1	/	حل محل المعيار IAS 22
4	عقود التأمين	2005/1/1	2005/1/1	/	/
5	الأصول غير المتداولة المكتتاة للبيع والعمليات غير المستمرة	2005/1/1	2005/1/1	/	حل محل المعيار IAS 35
6	اكتشاف وتقييم الموارد المعدنية	2006/1/1	2006/1/1	/	/
7	الأدوات المالية: الإفصاح	2007/1/1	2007/1/1	/	/
8	القطاعات التشغيلية	2006/11/30	2009/1/1	/	حل محل المعيار IAS 14

المصدر: خالد جمال الجعرات، المرجع نفسه، ص 544.

من خلال الجدول أعلاه يتبين ظهور هذه المعايير في الفترة الممتدة بين 2004-2007 وكان الهدف من ذلك الوصول إلى معايير ذات جودة عالية، وإدخال تحسينات على سابقتها، وإزالة التناقضات الموجودة مع تقليل البدائل المتاحة. وللربط بين الجدولين يمكن القول بأن :

✓ IAS1/IFRS1 هي معايير عرض القوائم المالية.

✓ IAS 2، 11، 12، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 23، 26، 33، 34، 36، 37، 38، 39 و IFRS 2 ، 6 تعتبر معايير لقياس عناصر القوائم المالية

✓ أما IAS 10، 14، 24، 26، 29، 32، 33، 34 و IFRS 5، 8 فيتعلقان بالإفصاح.

✓ المعياران IAS 27 ، 28 والمعياري IFRS 3 هم معايير القوائم المالية.

✓ أما معايير الصناعات المتخصصة فهي IAS 40، 41 و IFRS 4، 7

ثانيا: المخطط المحاسبي الوطني.

بعد تنصيب المجلس الأعلى للمحاسبة في ماي 1971 انبثقت منه لجنة أوكلت لها مهمة تحضير مشروع تكوين مخطط محاسبي وطني بأمر رقم 75/35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1395 الموافق لـ 29 أفريل 1975 حيث أصبح إلزاميا ابتداء من جانفي 1976.

1- مجموعة الوثائق المالية وفقا للمخطط المحاسبي الوطني :

يحتوي المخطط المحاسبي الوطني مجموعة وثائق مالية تتمثل في الوثائق الشاملة المتمثلة في الميزانية ، وجدول حسابات النتائج ، وجدول حركة الذمم ووثائق ملحقة تحلل وتعلق عن جدول حسابات النتائج ليكون عدد الوثائق المالية 17.

2- مزايا وعيوب المخطط المحاسبي الوطني

تتمثل مزايا المخطط في:

- قضى على ثغرات المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي كان مطبقا إلى غاية 1975.
 - أتى بتصنيف جديد جيد للحسابات بالمقارنة بالمخطط المحاسبي العام فالحسابات متجانسة ودقيقة.
 - وجد حلا لحسابات الصنف 4 والصنف 5 التي كانت يمكن لها الظهور بجانب الأصول أو بجانب الخصوم ، وهي الآن حسابات تناظرية .
 - أمر بتطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون .
 - أتى بعدد من الوثائق الملحقة تكمل الوثائق الشاملة المعروفة.
 - أتى جدول حسابات النتائج بنتائج جزئية ذات أهمية معتبرة.
- من بين عيوب المخطط :
- بالرغم من مرور عقد ونصف على تطبيق هذا المخطط في المؤسسات فإن هذه الأخيرة غير متحكممة فيه إلى اليوم ، كما أن هناك أسئلة عديدة طرحت ولم تلق الإجابة إلى حد الآن.
 - تطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون لم يوفق فيه مما أدى إلى العدول عنه في أغلب المؤسسات.
 - تقييم بعض عناصر الأصول لا علاقة له بالواقع وذلك لغياب المحاسبة التحليلية والجرد المستمر.
 - مشاكل يعاني منها المحلل المالي عند اعتماده على الميزانية.
 - أمر بإتباع الجرد المستمر بالنسبة للمخزون (كقاعدة للمحاسبة التحليلية) ولكن مشروع مخطط المحاسبة التحليلية لم يظهر إلى الوجود إلى اليوم.

كما عرف المخطط المحاسبي الوطني تعديلات بعد 1999 لتزيد من مزاياه أو تنقص من عيوبه وأهم هذه التعديلات:

- إضافة بعض الحسابات الفرعية الجديدة والتي سمحت برقابة أكثر فاعلية نسبيا على صرف أموال المؤسسة كالحساب 633 استفادة الأجراء.
- إلغاء حسابي الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد على الخدمات واستبدالهما بالرسم على القيمة المضافة كي يكون أكثر تماشيا مع المؤشرات الاقتصادية العالمية.
- أخذ هذا التعديل التكنولوجيا بعين الاعتبار فستحدث حساب 2455 أجهزة الإعلام الآلي و 2456 أجهزة الاتصال.
- سائر التحولات الاقتصادية إلى حد معين خلال استحداثه لمجموعة من الحسابات الاقتصادية كحساب 6980 خسائر الصرف حساب 85 نتيجة التصفية.

لكن بالرغم من هذه الإصلاحات فإن المرور إلى اقتصاد السوق يتطلب أدوات ووسائل جديدة تتلاءم والظروف الدولية الراهنة والتي من بينها تحديات العولمة، فالقوائم المحاسبية الموجودة به لا تفيد المستثمرين ولا المقرضين بقدر ما تفيد مصلحة الضرائب وتلبي حاجيات المحاسبة الوطنية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لو أسقطنا المعايير المحاسبية الدولية على هذا المخطط لوجدنا المعايير التالية غير موجودة : 1،3،7،13،14،19،20،21،22،24،26،27،28،29،30،31،33،34،35،39،40،41،

وبغية ترميم هذا المخطط حسب المعايير المحاسبية الدولية ظهر النظام المحاسبي المالي الجديد.

ثالثا: النظام المحاسبي المالي الجديد.

المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 وضع ليستجيب لمتطلبات النظام الاشتراكي وبعد فتح الباب للمستثمرين الأجانب كان لزاما على الدولة تعديل أو استبدال هذا المخطط بمخطط آخر يستجيب لمتطلبات المرحلة فبدأت الإصلاحات في 2001 من قبل خبراء محاسبين فرنسيين بالتعاون مع المجلس الأعلى للمحاسبة، وتحت إشراف وزارة المالية بتمويل من البنك الدولي

تمحورت الإصلاحات حول العناصر التالية⁵:

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد .
- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم رأس المال، الأعباء والنواتج.

– تحديد طرائق التقييم المحاسبي.

– تنظيم مهنة المحاسبة.

– إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية. ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقه .

– تحديد الحسابات والمجموعات

– آلية عمل الحسابات.

حيث تمثل الإطار القانوني لجميع هذه الإصلاحات في :

➤ القانون رقم 11/07 مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن للقانون المالي

الجيد –الجريدة الرسمية رقم- 74.

➤ المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 مؤرخ في 20 جمادي الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو 2008 يتضمن

تطبيق أحكام القانون 07- 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 –

الجريدة الرسمية رقم 27- .

➤ فرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى

الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها- الجريدة الرسمية رقم 19- .

➤ المرسوم التنفيذي رقم 09- 110 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 7 أبريل سنة 2009 يحدد

شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

1- مجموعة الوثائق المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد:

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد تتكون مجموعة الوثائق المالية والكشوف المحاسبية من :

– ميزانية وهي جدول ذو عمودين مخصص لأرصدة السنة سابقة بالإضافة إلى السنة الحالية.

– جدول حسابات النتائج تكون الأعباء فيه مرتبه حسب طبيعتها ، به أرصدة السنة السابقة والحالية .

– جدول تدفقات الخزينة يتضمن التغيرات التي تحصل في الميزانية أو جدول حسابات النتائج.

– جدول تغير الأموال الخاصة يقدم تحليلا لمختلف التغيرات على مستوى الأموال الخاصة.

– الجداول الملحقه والموضحة لمحتوى الميزانية وجدول حسابات النتائج.

2- مدى تنميط النظام المحاسبي المالي الجديد مع المعايير المحاسبية الدولية :

إن الوقوف على ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد يجعلنا ندرك مدى تنميطه مع المعايير

المحاسبية الدولية وذلك بالمقارنة بينهما في بعض النقاط.

جدول رقم 03: مدى تمييط النظام المحاسبي المالي الجديد مع المعايير المحاسبية الدولية

وجه المقارنة	المعايير المحاسبية الدولية	النظام المحاسبي المالي الجديد
طريقة عرض الميزانية	ترتب حسب درجة سيولتها وتصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة (IAS1)	ترتب حسب درجة سيولتها وتصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة
طريقة عرض جدول حسابات النتائج	تصنف الأعباء حسب طبيعتها (IAS1)	تصنف الأعباء حسب طبيعتها
طريقة عرض جدول تدفقات الخزينة	يعتبر عنصرا هاما من عناصر القوائم المالية (IAS7)	يعتبر عنصرا هاما من عناصر القوائم المالية
المخزون	يتم تقييم بطريقة FIFO أو طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة	يتم تقييم بطريقة FIFO أو طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة
الامتلاك عند التنازل	يحسب إلى غاية عرض الاستثمار للتنازل.	يحسب إلى تاريخ التنازل
القيم الثابتة المعنوية	يعاد تقديره عند وجود سوق خاصة بالقيم المعنوية أو تقييم لنفس العناصر المتجانسة	يعاد تقديره عند وجود سوق خاصة بالقيم المعنوية أو تقييم لنفس العناصر المتجانسة
بيع السلع	منذ تاريخ تحول المنافع والأخطار المتوقعة.	تعالج محاسبيا عند وجود وثيقة تثبت ذلك.
تقديم الخدمات	طريقة التسبيقات إجبارية	بطريقة التسبيقات
الجدول الملحقة	تقدم فيها البيانات القطاعية حسب القطاع الجغرافي	تقدم فيها البيانات القطاعية حسب القطاع الجغرافي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على كتاب محاسبة المؤسسة لصاحبه شعيب شنوف

يستنتج من خلال الجدول وبناء على أوجه المقارنة المعروضة المدى الكبير في تطابق النظام المحاسبي المالي الجديد مع المعايير المحاسبية الدولية مما يعكس الدرجة الكبيرة للمجهود المبذول في التمييط بينهما.

خلاصة:

بعد الوقوف على المعايير المحاسبية الدولية، والإشارة إلى المخطط المحاسبي الوطني، وفي الأخير الوقوف على المخطط المحاسبي المالي الجديد يمكن القول بأن التزام الجزائر بالمعايير المحاسبية الدولية بات ضروريا نظرا للتحولات التي عرفتها على مختلف الأصعدة خاصة الصعيد الاقتصادي والمالي، ولعل مبرر ذلك يكمن في ضرورة تزويد طالبي المعلومات المحاسبية بكل ما يحتاجونه من أجل اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب.

دون أن ننسى مساعي الجزائر الحديثة في محاولة تمييط نظامها المالي المحاسبي الجديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وتوفيقها الكبير في ذلك لكن نوصي بضرورة الإسراع في تكوين القائمين بتنفيذه مع مراعاة بيئة

الأعمال الجزائرية وخصوصياتها، بالإضافة إلى إعطاء فرصة للإطارات المالية والمحاسبية في الجزائر للإدلاء بدلوهم في تقديم التوجيهات اللازمة والاقتراحات الضرورية مما يوفر عملة صعبة لها.

الهوامش والإحالات:

¹ www.shatharat.net في 20/08/2009.

² محمد محمود عبد ربه، العايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق، جامعة عين الشمس، ص 48.

³ حسين القاضي ومأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العالمية الدولية، الأردن، 2000، ص 19.

⁴ محمد بوتين المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 48.

⁵ شعيب شنوق، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 40.